الأمم المتحدة EP

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/GC.22/2/Add.7
31 December 2002

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي

نيروبي، ٣ – ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣
البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا السياسات العامة: حالة البيئة

حالة البيئة العالمية ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الجهود الرامية لمواجهة التحديات البيئية

تقرير المدير التنفيذي

إضافة

التقييمات البيئية في أعقاب النزاعات

ملخص

يقدم التقرير الحالي ملخصاً لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إجراء التقييمات البيئية في أعقاب النزاعات استجابة لطلبات الحكومات المعنية.

* UNEP/GC.22/1.

200103 K02663731

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية. الوثيقة مطبوعة على ورق معاد تدويره بنسبة ١٠٠ في المائة.

مقدمة

١ - أُنشئت، في أيار/مايو ١٩٩٩، إبان أزمة كوسوفو، فرقة عمل البلقان المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، لغرض جمع وتحليل المعلومات عن الآثار التي تترتب على البيئة والمستوطنات البشرية من جراء الأعمال العسكرية في منطقة البلقان.

٢ - عرضت نتائج هذا العمل في تقرير بعنوان "النزاع في كوسوفو: الآثار المترتبة على البيئة والمستوطنات البشرية" في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد سلط التقرير الضوء على عدد من الاستنتاجات المهمة بشأن الوضع في المنطقة في أعقاب النزاع، وأفرد، على وجه التحديد، أربع نقاط بيئية ساخنة ملوثة تلوثاً كثيفاً هي (بانسيفو، وكراغوجوفاكس، ونوفي ساد، وبور) من أجل المساعدة الإنسانية العاجلة. وقد تولت تمويل هذا العمل اثنتا عشرة حكومة أوروبية وأُجري بالتعاون الوثيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمفوضية الأوروبية.

٣ - وكانت ردود الأفعال من عدد من الحكومات والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية مشجعاً، وبالتالي طُلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء دراسة جدوى مفصلة من أجل تحديد الاحتياجات العلمية والمالية ذات الصلة اللازمة، تحديداً واضحاً ودقيقاً، لنظافة النقاط الساخنة. وقد جرى الفراغ من دراسة الجدوى في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٤ - وفي مؤتمر التمويل الإقليمي لمعاهدة استقرار جنوب شرق أوروبا، في آذار/مارس ٢٠٠٠، كان مشروع النظافة البيئية للنقاط الساخنة الأربع هو المشروع الوحيد في جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية الذي أُدرج في قائمة مشاريع معاهدة الاستقرار للمنطقة. وكانت الاستجابات الأولية من الحكومات إيجابية حيث تعهدت العديد من البلدان الأوروبية بتقديم المزيد من الدعم المالي لمواصلة الأنشطة. وهكذا فقد كلف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٠ بالمسؤولية عن المشروع العاجل الوحيد لجمهورية يوغسلافيا الفيدرالية. وقد تلقى مشروع النظافة البيئية هذا ١٢,٥ مليون دولار كدعم مالي من المانحين، وينتظر أن يتم إكماله بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٥ - وفي خريف عام ٢٠٠٠، اضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنشطة في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وفي ألبانيا، وتمكن بذلك من تقديم تقريرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بعنوان "تقييم بيئي في أعقاب النزاع – جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة" و"تقييم بيئي في أعقاب النزاع – ألبانيا". وأثناء بعثات ميدانية لهذين البلدين، قامت أفرقة من الخبراء التابعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بدراسة ثلاث قضايا رئيسية: النقاط البيئية الساخنة؛ وتأثير تدفقات اللاجئين؛ والقدرات المؤسسية لحماية البيئة.

٦ - وفي كل من هذين البلدين، وجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن عقود التنمية الصناعية، وضعف الممارسات الإدارية البيئية، خلفا إرثاً من التلوث والأخطار البيئية. ولما كان كل بلد غارقاً في مرحلة اقتصادية انتقالية صعبة، كان التشديد على ضرورة الاستثمارات البيئية الدولية.

٧ - وفي إطار تقييمات ما بعد النزاعات التي أُجريت في البلقان، أجري أول تقييم من نوعه للأثر البيئي لليورانيوم المستنفد بعد استخدامه في حالة نزاع حقيقية في عام ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، كانت نتيجته تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعنوان "اليورانيوم المستنفد في كوسوفو - تقييم ما بعد فترة النزاع" صدر في آذار/مارس ٢٠٠١. وأوضح التقرير أن التحليلات والعينات التي تم جمعها تكشف عن أنه لا توجد سوى مستويات منخفضة من النشاط الإشعاعي. وفضلاً عن ذلك تشير النتائج إلى أنه لا يوجد سبب مباشر يدعو للقلق فيما يتعلق بالسمية. ومع ذلك تبقى أوجه كبيرة من عدم اليقين العلمي إزاء الآثار البيئية طويلة الأجل لليورانيوم المستنفد، ولا سيما بالنسبة للمياه الجوفية.

٨ - ونتيجة لأوجه عدم اليقين العلمي هذه، دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاتخاذ التدابير الوقائية وأوصى بضرورة اتخاذ إجراءات لنظافة وإزالة التلوث من المواقع الملوثة، وزيادة توعية السكان المحليين، ورصد الحالة في المستقبل. وبذل برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهوداً لإبلاغ بعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة، في كوسوفو، وقوات كوسوفو التابعة لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي، لضمان أن تتوفر لهما جميع المعلومات الملائمة والتوصيات لاتخاذ الخطوات الضرورية على الأرض.

٩ - بيد أن العمل بشأن اليورانيوم المستنفد في البلقان لم ينته. وأثناء نزاع كوسوفو، تم استهداف مواقع قليلة خارج كوسوفو، في الصرب والجبل الأسود، لها معدات وزخيرة حربية تحتوي على يورانيوم مستنفد. وبعد النهج التحوطي الذي دعا إليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومن أجل تقليل أوجه عدم اليقين بشأن الجوانب البيئية لليورانيوم المستنفد، كان من الواضح أن تستلزم الحاجة تنفيذ مرحلة ثانية من العمل العلمي.

١٠ - وقد بدأت هذه المرحلة الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وأكملت في آذار/مارس ٢٠٠٢، وصدر التقرير بعنوان "اليورانيوم المستنفد في الصرب والجبل الأسود – التقييم البيئي لما بعد النزاع في جمهورية يوغسلافية الفيدرالية". وقدم التقرير معلومات إضافية واكتشافات جديدة مهمة من حيث السلوك البيئي لليورانيوم المستنفد.

١١ - ظلت توصيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة كما هي في السنوات الماضية، ولا يزال يدعو البرنامج لاتخاذ التدابير الوقائية. وعلى وجه التحديد، تظل أوجه عدم يقين علمي رئيسية حول التأثيرات البيئية طويلة الأجل لليورانيوم المستنفد، وخاصة فيما يتعلق بالمياه الجوفية.

١٢ - وعلى خلفية أن اليورانيوم المستنفد أُستخدم في البوسنة والهرسك أثناء قذف المنطقة بالقنابل في منتصف التسعينيات، قَبِلَ برنامج الأمم المتحدة للبيئة طلباً من السلطات المحلية ببدء إجراء تقييم في أيلول سبتمبر ٢٠٠٢، لدراسة تأثيرات تلك القنابل، مما جعلها المرحلة الثالثة من العمل المتصل باليورانيوم المستنفد في البلقان. ومن المقرر أن ينشر التقرير النهائي في آذار/مارس ٢٠٠٣.

١٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تم إنشاء وحدة التقييم لما بعد النزاع ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويتمثل دور الوحدة الجديدة في توسيع نطاق عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في البلقان، ويشمل مناطق أخرى من العالم، وقع فيها الضرر على البيئة الطبيعية والبشرية نتيجة نشوب نزاعات.

١٤ – وتعمل الوحدة في إطار شعبة تنفيذ السياسات العامة البيئية كذلك لبحث الآثار البيئية للنزاعات وتحديد التأثيرات البيئية لتدفقات اللاجئين واقتراح حلول للنظافة البيئية. ويشمل النهج إزاء تقييمات ما بعد النزاعات، الخطوة الحيوية المتمثلة في العمل مع المانحين لضمان الموارد المالية من أجل أنشطة المتابعة، مثل النظافة أو التدابير العلاجية. وفضلاً عن ذلك، تسعى الوحدة لإبقاء الأولويات البيئية على جدول الأعمال طوال فترة الإعمار التي تعقب النزاعات، ودعم الأهداف طويلة الأجل لإدارة الموارد الطبيعية والتصدي لممارسات الإدارة البيئية وتعزيز التعاون البيئي الإقليمي.

١٥ - وتشمل أنشطة التقييم الحالية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أعقاب النزاعات:

(أ) مشروع نظافة إنسانية بالنقاط الساخنة البيئية في جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية، بهدف إصلاح الأضرار التي أوقعتها الحرب في البيئة في المناطق في يوغسلافيا التي سببت فيها النزاعات في عام ١٩٩٩ مشاكل بيئية حادة تشكل أخطاراً صحية على السكان المحليين؛

(ب) التقييم البيئي الاستراتيجي لأفغانستان لتحليل الأوضاع البيئية للبلد في أعقاب أكثر من عقدين من النزاعات والتوصية بمشاريع لتحسين الوضع البيئي؛

(ج) دراسة مكتبية توجز حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بهدف تحديد المناطق الرئيسية التي لحقها التدمير البيئي وتتطلب عناية عاجلة واقتراح تدابير علاجية؛

(د) تقييم اليورانيوم المستنفد في البوسنة والهرسك (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣)، ويتضمن دراسة الأخطار والتأثيرات البيئية لاستخدام اليورانيوم المستنفد في النزاعات العسكرية. ويجري هذا التقييم على هدى عمل مماثل أُجري من قبل في كوسوفو (٢٠٠٠ – ٢٠٠١) وفي الصرب والجبل الأسود (٢٠٠١ – ٢٠٠٢)؛

(هـ) بنك معلومات لمنطقة الخليج. توفر الوحدة خدمات قاعدة بيانات بيئية للجنة الأمم المتحدة للتعويض، التي يستخدمها فريق المفوضين المعنيين بالمطالبات البيئية الناتجة عن حرب الخليج في عام ١٩٩١، في تحليل وتقييم التقدم المحرز ونتائج المشاريع الجارية في الرصد والتقييمات في المنطقة؛

(و) ألبانيا: "شارا – دراسة جدوى وتدابير عاجلة لإعادة التأهيل". وهذا استمرار لأنشطة الوحدة في ألبانيا، التي بدأت في آب/أغسطس ٢٠٠٠، عندما أجرت الوحدة تقييماً بيئياً لما بعد النزاع في ألبانيا وفي جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة.

الإجراء المقترح أن يتخذه مجلس الإدارة

١٦ - قد يود مجلس الإدارة أن ينظر في اتخاذ مقرر على غرار ما هو مقترح أدناه:

التقييمات البيئية في أعقاب النزاعات

إن مجلس الإدارة،

إذ يساوره القلق إزاء الآثار المعاكسة للنزاعات المسلحة على البيئة وفي النهاية على الصحة البشرية،

وإدراكاً منه للحاجة إلى إجراء تقييمات بيئية سريعة ولكن موثوقة بعد وقوع النزاعات، بما يضمن بالتالي إدراج الأنشطة البيئية في مرحلة الإعمار،

وإذ يقر بأن التقييمات البيئية لما بعد النزاعات، عندما تُجرى بعد النزاعات مباشرة، تساعد في تقليل الأخطار المستقبلية على الصحة البشرية وعلى البيئة بإعطاء بيانات صحيحة للسكان المحليين ولصانعي القرارات، وباقتراح الإجراءات الضرورية للنظافة وبتقييم أوجه عدم اليقين في أوساط السكان فيما يتعلق بالأخطار الصحية من البيئة الملوثة،

وإذ يلاحظ مع التقدير أن المدير التنفيذي قد نفذ بنجاح العديد من التقييمات البيئية لما بعد وقوع النزاعات وذلك منذ عام ١٩٩٩، وأن هذه التقييمات أُجريت بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية والمنظمات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة،

وإذ يلاحظ أن تقييمات ما بعد النزاعات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حتى هذا التاريخ، كانت ممولة تمويلاً كاملاً وطوعياً من خارج الميزانية،

١ - يرحب بالإجراء الذي اتخذه المدير التنفيذي في مجال التقييمات البيئية في أعقاب النزاعات، بما في ذلك إنشاء الوحدة المعنية بالتقييم في أعقاب النزاعات؛

٢ - يثني على الدور الذي قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاضطلاع بالتقييمات لما بعد النزاعات، بما في ذلك دوره في تعزيز نظافة النقاط الساخنة البيئية، وفي دعم الأنشطة البيئية للحكومات في أوضاع ما بعد النزاعات، وفي زيادة التوعية بالأخطار البيئية المتصلة بالنزاعات، ودمج الأنشطة البيئية لما بعد النزاعات في المساعدة الإنسانية بالأمم المتحدة وكجزء من جهود إعمار المناطق التي مزقتها الحرب؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي زيادة تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تقييم الآثار البيئية بأوضاع ما بعد النزاعات؛

٤ - يدعو الحكومات القادرة على دعم البلدان أو المناطق المحتاجة إلى تقييمات بيئية لما بعد النزاعات، أن تفعل ذلك؛

٥ - يدعو الحكومات وجميع الأطراف المعنية الأخرى، وإذا كان مناسباً، تزويد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما قد يحتاجه من مساعدة في الاضطلاع بالتقييمات البيئية لما بعد النزاعات؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر لمجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين.

- - - - -